

لماذا حضرموت ؟

محاولة الإجابة عن تساؤلات الجغرافيا والتاريخ



لماذا حضرموت؟

محاولة الإجابة عن تساؤلات الجغرافيا والتاريخ

تمهيد:

تعتبر حضرموت إقليماً جغرافياً معروفاً منذ القدم في شبه جزيرة العرب، وهو أحد الأقاليم الكبرى في جنوب شبه الجزيرة العربية، ويقع في الوسط بين إقليم عمان شرقاً وإقليم اليمن غرباً، مع إطلالة ساحلية على بحر العرب جنوباً، وامتداد طبيعي لرمال صحراء الربع الخالي شمالاً، ولحضرموت خصائص ومكونات جغرافية طبيعية وبشرية وحضارية ملموسة ومتميزة عن الأقاليم الأخرى المجاورة لها.

المقدمة:

حضرموت أرضاً وإنساناً مستقلة بهويتها وحدودها وثقافتها وتاريخها وتراثها وظل الإنسان الحضرمي متميزاً "عن غيره ومتمسكاً" بارضه وتاريخه وثقافته رغم محاولات الهيمنة والوصاية وطمس الهوية التي تعرضت لها حضرموت منذ مطلع ستينيات القرن الماضي، فعاشت حضرموت منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا حالة استثنائية وشاذة خارجه عن النسق الطبيعي لتطور المجتمعات والأمم ثقافياً وفكرياً وسياسياً واجتماعياً.

ومن خلال قراءة كل المراحل والحقب التاريخية التي مرت بها حضرموت أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الإنسان الحضرمي لا يمكن أن يقبل بالمكابرة والاستعلاء والاستقواء والإقصاء والتهميش مهما حاول المسيطرون والمتحكمون السابقون والحاليون في حضرموت فرض ذلك وتثبيتته بشتى الوسائل والطرق، حتى وإن تم تطبيع الحياة والظروف بالشكل الذي يريده ويتمناه الوصي على حضرموت لفترة، إلا أننا سرعان ما نشاهد صحوه المارد الحضرمي وتمرده وخروجه عن صمته، معبراً عن رفضه لكل الممارسات والانتهاكات ومحاولات الإذعان التي يريد الآخر من خلالها السيطرة والاستيلاء والاستحواذ على حضرموت.

خصوصاً أنه يرتكز في كل ذلك على أسس راسخة وقيم ثابتة كشعب حُرَم من أرضه وثرواته وهويته وتاريخه وتحقيق إرادته، وبعد كل هذه المراحل والسنوات التي عاشتها حضرموت من التزييف والتهميش والتركيع والإذلال والتجويع أصبح لحضرموت الحق الكامل في العودة لوضعها الطبيعي وكيانها الطبيعي السابق والمستقل، دون التبعية لهوية غير هويتها من خلال كل التشريعات والدساتير والمواثيق التي تكفل لها هذا الحق، ونحن من خلال هذه السردية سنحاول أن نضع ونوضح الأسس والمفاهيم العلمية والمهنية والتاريخية التي تثبت هذا الحق لحضرموت بعيداً عن أي تأثير أيديولوجي سياسي، وأي تدخل حزبي جهوي مناطقي قد يفقد الفكرة معناها الحقيقي المتأصل تاريخياً ودينياً منذ القدم، وهذا ما نحاول شرحه وتوضيحه من خلال هذه الورقة المقدمة لفريق إعداد وثائق الحكم الذاتي في مؤتمر حضرموت الجامع.

حضرموت وأنظمة الحكم المتعاقبة منذ العام ١٩٦٧م:

الاستيلاء على السلطة بالقوة الجبرية بالضم والإلحاق هو ما ميز فترات الحكم السابقة والمتعاقبة على حضرموت على مدى نصف قرن من الزمان، وكان آخرها حرب صيف ١٩٩٤م التي كانت بين دولتي اليمن الجنوبي واليمن الشمالي وانتهت بانتصار نظام الرئيس علي عبدالله صالح وسيطرته على السلطة شمالاً وجنوباً، وإخضاع حضرموت لمنظومة الحكم المنتصرة في الحرب، وهو ما يجعل حضرموت في حكم البلدان المحتلة ومن حقها المطالبة بتقرير مصيرها بشتى الوسائل الممكنة والمتاحة استناداً للقوانين ومواثيق الأمم المتحدة، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، ووفقاً لنصوص معاهدات الحماية المبرمة بين بريطانيا وحضرموت الموقعة في أول من مايو عام ١٨٨٨م بين بريطانيا والسلطان عمر بن عوض القعيطي، وانضمام السلطان منصور بن غالب الكثيري إلى هذه المعاهدة في عام ١٩١٨م مما يجعل الحق القانوني مشروع للحضارمة في تحريك وتدويل قضيتهم في المحافل الدولية للحصول على قرار

^{١١} حضرموت من الصمت إلى الفعل السياسي
<https://midad-org/?p=1636>

إدانة للحامي البريطاني وقرارات تجريم بحق الأنظمة التي توالى وتعاقت على حكم حضرموت منذ نصف قرن، والأهم من ذلك حصولهم على قرار بمشروعية حق تقرير المصير لشعب حضرموت من جانب واحد أسوة بكثير من الشعوب التي حصلت على تقرير مصيرها، وكان آخرها شعب تيمور الشرقية عام ٢٠٠٢م وجنوب السودان.

بإعلان الوحدة اليمنية ٢٢ مايو ٩٠م، وتأكيد انتهاء الوحدة غير الشرعية بإعلان حرب صيف ١٩٩٤م على حضرموت وشاركت فيها قيادات وقوات عسكرية شمالية وجنوبية باحتلال حضرموت ونهب ثرواتها واغتصاب مكتسباتها أن اعتراف المكونات والقوى والأحزاب السياسية اليمنية شمالا وجنوبا بأن دولة الوحدة اليمنية المعلنة في العام ١٩٩٠م انتهت عمليا، وإن مشروع استعادة دولة الجنوب مهدد بنفس مصير الوحدة خاصة أن الجنوبيين فشلوا في تقديم وتحقيق نموذج سياسي وإداري سليم منذ العام ٢٠١٥م إلى لحظة كتابة هذه الورقة لاسيما وقد توفرت لديهم كل الإمكانيات المادية والسياسية والعسكرية لتحقيق ذلك.

بات حق تقرير مصير حضرموت وإيجاد صيغة بديلة تضمن لحضرموت خصوصيتها واستقلاليتها وتحفظ لها هويتها وثقافتها وموروثها التاريخي بعيدا عن أي تدخلات جهوية ومناطقية أو جغرافية أمرا حتميا لا مناص منه ولا يمكن تجاوزه.

حضرموت بين الاعتبارات السياسية والواقع:

حضرموت المنطقة الجغرافية الأكبر مساحة وثقافة ومدنية وثروة في خارطة اليمن السياسية، وزادت أهميتها الجيوسياسية خلال فترة الصراع العسكري والسياسي الممتد والمستمر منذ العام ١٩٩٤م، الذي زادت حدته وبلغ ذروته في العام ٢٠١٥م.

٣ ومع التحولات في السنوات الأخيرة بدأت ملامح تحول جديد في المشهد السياسي الحضرمي لاستعادة موقعها تدريجياً" من خلال بروز قيادات ومكونات سياسية محلية ومطالبات بإعادة تعريف دور حضرموت لا كجغرافيا صامتة بل كفاعل سياسي هام يتشكل ويطالب دور مستقل لحضرموت في مستقبل اليمن والمنطقة فمنذ العام ٢٠٠٧م، مروراً بالعام ٢٠١١م تنبه الحضارم للتغيير الذي سيطراً على المشهد السياسي اليمني خصوصاً بعد موجه الربيع العربي، وحاول الحضارم الاستعداد والإعداد لمواجهة هذه المتغيرات مبكراً" حيث قاموا بصياغة وثيقة الرؤية والمسار لمتبعتها فيما بعد تأسيس وتشكيل مؤتمر حضرموت الجامع في العام ٢٠١٧ م، بعد عام واحد من تحرير المكلا وساحل حضرموت من تنظيم القاعدة الإرهابي في إبريل ٢٠١٦م، وبالرغم من كل تلك المحاولات الحضرمية للفعل السياسي إلا أنها ما زالت غير فاعلة بما يتناسب ومكانة حضرموت التاريخية والثقافية وأهميتها الجيوسياسية في المشهد السياسي اليمني العام.

وطبيعة الصمت السياسي في حضرموت لسنوات يشير إلى حالة العزوف أو الغياب النسبي لأبناء المحافظة عن التأثير المباشر في القرار السياسي سواء من حيث التمثيل في مراكز السلطة أو بالمشاركة الفاعلة في صناعة السياسات أو المبادرة في بناء تحالفات سياسية فاعلة، كما تتجلى هذه الظاهرة في ضعف الخطاب السياسي الحضرمي الموحد وتعدد الولاءات وتردد النخب في خوض العمل السياسي المباشر وعدم استغلال والاستفادة من فشل كل المكونات والأحزاب خلال كل المراحل والسنوات السابقة.

إن الإرث التاريخي للتمهيش السياسي الذي عاشته حضرموت كان له أسبابه الموضوعية، سواء على الصعيد السيكولوجي النفسي التي كان تتمتع به قيادات العمل السياسي آنذاك، أو على صعيد الظواهر الاجتماعية والمتغيرات الجيوسياسية، مما أثر ذلك على واقع حضرموت وتأثيرها وتفاعلها مع محيطها من بعد الاستقلال من الاستعمار البريطاني وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتم تمهيش السلاطين والقيادات التقليدية في حضرموت وتمركزت السلطة والقرار في عدن.

٣٣ حضرموت من الصمت إلى الفعل السياسي

<https://midad-org/?p=1636>

فيما بعد إعلان الوحدة اليمنية (١٩٩٠) استمر أيضا التهميش والإقصاء عبر تمركز القرار والسلطة في صنعاء، وهيمنة النخب الشمالية على مظاهر الحياة العامة في حضرموت، مع استبعاد الكفاءات الحضرمية من مواقع صنع القرار، والمواقع السيادية، وإن وجدوا إلا أنهم غير فاعلين.

إن التجارب السلبية مع الدولة المركزية التي اعتمدت فيه الأنظمة الحاكمة المتعاقبة على نموذج مركزي سلطوي حرم المناطق البعيدة كحضرموت من المشاركة في التخطيط وتوزيع الموارد وتراكم المظالم (نهب الموارد - ضعف التنمية - تغييب الكفاءات) ولد قناعة لدى عدد من مكونات المجتمع بالشعور العام بالإقصاء، وولد حالة من اللامبالاة أو عدم ثقة بالعملية السياسية.

لا شك أن الطابع المجتمعي المتحفظ والبيئة الاجتماعية في حضرموت تميل إلى التحفظ السياسي، والابتعاد عن المواجهات والصدام كما أن حالة الانقسام التي حاولت بعض القوى زرعها بين الساحل ووادي حضرموت وبين مختلف القبائل والمكونات أسهم في إضعاف تشكل الموقف.

صعود قوى سياسية جديدة وهبوط أخرى:

برز في المشهد الحضرمي خلال السنوات الأخيرة عدد من التنظيمات والمكونات التي اتخذت على عاتقها تمثيل حضرموت سياسيا، أو التعبير عن مطالبها، أو التأثير في القرار المحلي والوطني، منها قيادات السلطة المحلية (محافظ ووكلاء ومدراء عموم)، حيث أصبح لهم موقفا سياسيا متماشيا مع قيادة السلطة المركزية، وقد شهدت مواقف السلطة تقلبات كثيرة في مواقفها، أما حلف قبائل حضرموت الذي بدأ كيانا قبليا، ثم تحول إلى حامل سياسي جزئي لبعض مطالب حضرموت، كان له دور في التحركات المناهضة، وخاصة الأخيرة من نهب الثروات.

مؤتمر حضرموت الجامع الذي تأسس في ٢٠١٧م كمظلة جامعة للمكونات القبلية والمدنية والنخب الحضرمية يرفع شعار حضرموت أولاً، ويطالب بأن تكون المحافظة إقليماً "مستقلاً" سياسياً واقتصادياً ضمن دولة اتحادية، يمتلك هيكلًا إدارياً، وممثلين في المؤسسات الرسمية، ويشارك في اللقاء الوطنية، أما مرجعية قبائل وادي حضرموت فتمثل الطيف القبلي، ولها مواقف ضد إقصاء حضرموت من الترتيبات السياسية والعسكرية.

المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يحمل مشروع استعادة الدولة الجنوبية، وينطلق من فكرة الدولة الفيدرالية التي تراعي وتعطي خصوصية لحضرموت سياسياً واقتصادياً، إلا أن سلوك المجلس الانتقالي على الأرض وتجاه حضرموت لا يظهر أي قناعة اتجاه فيدرالية الأقاليم، أو خصوصية حضرموت، وهذا ما جعل أغلب المكونات الحضرمية كالجامع وغيره يشعرون بحالة من الامتعاض وعدم الارتياح من الانتقالي؛ كونه يمارس الإقصاء والتهميش، وهذا قد لا تكون له نتائج إيجابية على مستقبل حضرموت، إلى جانب وجود عدد من التشكيلات العسكرية بمسميات مختلفة أفرزتها متغيرات الأحداث وتطورها، وهذا ساهم أيضاً في عدم تشكل موقف حضرمي موحد.

حضرموت هوية ممتدة وثقافة منفتحة:

أهم رابطة تجمع أفراد مجتمع في إقليم أو دولة ما هي الهوية الموحدة تكون معبرة عن تاريخهم وثقافتهم، وهناك اعتبارات ومقومات تؤهل حضرموت لتكون هي المرجعية لتشكيل تلك الهوية التاريخية والثقافية لتوجيه مسار هذه المساحة الجغرافية التي تشغلها ويمكن إلى أبعد من ذلك، ومن ثم التأسيس للإقليم أو

٤ ٤ حضرموت من الصمت إلى الفعل السياسي

<https://midad-org/?p=1636>

دولة واضحة في معالمها، راسخة في هويتها، متوازنة في سياستها ونظام حكمها، ولقد عرف جيل الرواد الأوائل لحضرموت هذه المكانة فقال المؤرخ محمد عبدالقادر بامطرف: (إذا قدر لحضرموت أن تنضم في اتحاد مع بقية أجزاء الجنوب العربي، فعليها أن تجعل من نفسها مركز الثقل في تدعيم الحرية والديموقراطية) .

إن لفظة الجنوب كتسمية وهوية لتلك المنطقة لم يكن محبذاً "في رأي الكثيرين من السياسيين لأنها تسمية غير دقيقة وغير مستقرة في هويتها، ولا في دلالاتها المكانية، فقد تنقلت من الصفة العربية باعتبارها الجهة الجنوبية لجزيرة العرب ككل، إلى الجهة الجنوبية لبلاد اليمن، وحضور تلك التسمية التاريخي غير عميق زمنياً" بوصفه اسماً وعنواناً لهذه المنطقة، بل جرى التخلي عنها فعلياً في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م حيث تم الإعلان عن دولة بهوية مغايرة هي الهوية اليمنية بوسمها الجنوبي مع أن امتدادها الأوفر هو في الشرق، ولهذا كتب المؤرخ سعيد عوض باوزير في مقاله له نشرتها صحيفة الطليعة عشية الاستقلال والإعلان الرسمي للدولة اليمنية الجنوبية الوليدة (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية): "أن هناك نوعاً من التجاوز والتجاوز وعدم الدقة في تسمية المنطقة ككل بالجنوب اليمني، أو اليمن الجنوبية، فنحن في حضرموت مثلاً نقع جغرافياً شرق اليمن.

لقد عملت هذه الدولة (اليمن الجنوبية) على طمس حضور حضرموت وإلغاء شخصيتها والتكرار لتراثها الحضاري والثقافي تحت دعاوى ومبرر غرس وتجذير الهوية اليمنية الجديدة العامة، فقد سيطرت على حكومات ما بعد الاستقلال رؤية ضعف انتماء حضرموت إلى النسيج اليمني العام وتولد عندها شعور نفسي أن الحضارم منعزلون عن سائر المحافظات، وكان أول الآثار السيئة لتلك التحولات أن من تولوا أمرها لم يحافظوا^٦ على الثقل السياسي الذي استحقته حضرموت وحظيت به في أول حكومة بعد الاستقلال، وكان الترهيب بالمنطقة يلاحق جميع الساسة.

^٦ حضرموت هوية ممتدة وثقافة منفتحة - د/ أحمد هادي باحارثة
تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر د/ محمد حسن العيدروس
عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ١٩٩٦-٢٠١٤
عابر سبيل د/ عبدالله سعيد بن جيسر الجعدي - مكتب الثقافة - حضرموت - ٢٠١٤، ٤٥

غلطة التاريخ وإلغاء الجغرافيا:

لتحديد ما إذا كانت هوية حضرموت يمنية أم لا لابد من الفصل بين انتمائها السياسي والجغرافي لاسيما أن حضرموت تمثل ثلث مساحة الجمهورية اليمنية تقريبا، وثلثي مساحة الجنوب أو ما يسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً، وهذا ما يجعل حضرموت تقع في قلب اليمن وليس في أطرافه.

فضلا عن الثقل الحضاري والإرث التاريخي الذي تزخر به حضرموت وما تمثله من أهمية جيواستراتيجية كمساحة وثروة تدور حولها جميع صراعات النظام السياسي في اليمن، وتعد المرتكز الأساس في معادلة توزيع الثروة والسلطة، بحيث يكون قادرا على تحقيق التوازن المطلوب بين كل القوى الفاعلة مجتمعيا كونه أحد أبرز مرتكزات ومقومات الحل السياسي في اليمن ومدخل للاستقرار والتنمية.

من خلال النظر إلى الخريطة وربطها بالمعطيات الواقعية للتأثيرات السياسية واتخاذ القرار يظهر جليا ان ديناميكية القيادة والحكم مختله حيث ان الأطراف (صنعاء - عدن) هي من تدير المركز وهذا ما تسبب في الاضطراب المستمر في المنطقة وتكرار عمليات التهميش والإقصاء الذي تعرضت له حضرموت على مدى ستة عقود من الزمن خلال تاريخها السياسي الحديث.

وهناك عبارة مشهورة للمؤرخ الجغرافي الفرنسي عيمانويل دي مارتون يقول فيها:

إذا كانت الجغرافيا هي صنع الله في الأرض، فإن التاريخ هو حركة الإنسان في الأرض، ومن هنا نعود إلى ما تقدم لنجد أن الجغرافيا الثابتة تم إلغاؤها من خلال حركة الإنسان التي صنعت تاريخا "مغلوطا" خلال الحقب الزمنية المتواترة على حضرموت، منذ حركات التحرر في ستينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا والمنطقة تدور حول محور فكرة واحدة لم تتغير، بل تعيد إنتاج نفسها مع اختلاف وتغير الظروف من حولها، بالرغم من أنه لا توجد هوية تضاهي الهوية اليمنية تاريخيا ودينيا إلا حضرموت التي ظلت محتفظة باسمها رغم كل محاولات التجاوز والتكرار والإلغاء

الخلاصة:

توصلت هذه الورقة من خلال ما تقدم إلى أن حضرموت بثقلها الجغرافي وإرثها الثقافي وتاريخها الحضاري وكونها كبرى محافظات اليمن من حيث المساحة والموارد لا ينبغي أن تكون على هامش المعادلة السياسية، ولا يجب أن تدار بآلية إدارة الفرع للأصل لأنها تشكل مركز وثقل جغرافيا المنطقة، ما يؤهلها أن تكون مركز وثقل القرار السياسي، ولكنها في الوقت نفسه تعيش أزمة فكرية مركبة تتجاوز حدود المشهد السياسي المباشر لتطال البنية العميقة للعقل الجمعي الحضرمي، وتنعكس على علاقته بالهوية والدولة، ولقد بات واضحا أن جذور الإرباك القائم الذي تعاني منه حضرموت لا يمكن فقط في اختزال السلطة وغياب التنمية، بل في تكلس البنية الفكرية المنتجة للمشروع الحضاري وعجزها عن مواكبة التحولات، أو ابتكار تصور جامع للمستقبل.

إن التعقيد المتداخل بين المحلي والإقليمي الذي تعيشه حضرموت في واقعها السياسي اليوم يقدم مشهدا واضحا لما كان يسميه المفكر الجزائري مالك بن نبي بـ"قابلية الاستعمار" حيث تغيب الفكرة الجامعة، ويحل الصراع محل البناء، ويصبح المجتمع ساحة لتجاذبات الآخرين بدلا من أن يكون فاعلا في تقرير مصيره.

إعداد

د/ عمر باجرانة

رئيس مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية

ديسمبر ٢٠٢٥ م